IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC
AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2024) (01) (01): P(71-83)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

The Relationship Between The Governance System And The Repercussions Of Financial Crises In Iraq An Analytical Study In The General Tax Authority

Faisal Sarhan Aboud[1], Abbas Kazem Jawad[2], Madiha Ali Fleih[3]

[1] *Department of Administration, College of Administration and Economics, University of Diyala, 32001, Ba'aqubah, Diyala, Iraq;*
[2] *Department of Administration, College of Administration and Economics, University of Diyala, 32001, Ba'aqubah, Diyala, Iraq;*
[3] *Ministry of Higher Education and Scientific Research, Iraq;*
faesal@uodiyala.edu.iq
abasskadem@uodiyala.edu.iq
madeha@gmail.com

Abstract. : The study aimed to examine the financial and non-financial crises, including the terrorist organization ISIS, the decline in the price of the Iraqi dinar against ($), and the Corona pandemic crisis (COVID-19) and its most important repercussions, to which the Iraqi economy was exposed in general, and its impact on the tax revenues collected for the General Authority for Taxes during the period Study (2014-2021), where the study presented a clear review of the theoretical and intellectual framework of the variables of the study. Given the above, the problem of the study can be expressed in the following question: Do financial and non-financial crises have an impact on the revenues of the General Authority for Taxes under the governance system in particular and on the economy? In Iraq in general, and in order to achieve the objectives of the study and clarify its problem, hypotheses were formulated, which are:

1. There is a linear relationship between the governance system and financial crises.
2. There is a linear relationship between the governance system and tax revenues.
3. There is a linear relationship between financial crises and tax revenues.
4. There is an impact of financial crises on tax revenues under the governance system.

The study reached the most important results in proving its hypotheses on the existence of an inverse relationship between the governance system and financial crises on pages (15 and 18) by analyzing the data for the research variables. It was also proven that there is an impact of financial crises on tax revenues under the governance system, as a decrease in Tax revenues during these crises. The study came up with the most important recommendations, which are that the tax administration should move towards creating new paths that contribute to expanding the base of the tax base and then raising the level tax revenues by conducting research and auditing idle tax capacities and exploiting them.

Keywords: governance, tax revenues, financial crises.

DOI: 10.69938/Keas.2401016

IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC
AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2024) (01) (01): P(71-83)

العلاقة بين نظام الحوكمة وتداعيات الأزمات المالية في العراق دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب

ا.م فيصل سرحان عبود [1] ، م.د عباس كاظم جواد[2] ، م.د مديحة علي فليح [3]
[1] قسم الإدارة العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، 32001، بعقوبة، ديالى، العراق
[2] قسم الإدارة العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، 32001، بعقوبة، ديالى، العراق
[3] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد، العراق
faesal@uodiyala.edu.iq
abasskadem@uodiyala.edu.iq
madeha@gmail.com

المستخلص. هدفت الدراسة الوقوف على الأزمات المالية وغير المالية منها تنظيم داعش الارهابي، انخفاض اسعار الدينار العراقي أمام ($) وازمة جائحة كورونا (COVID-19) وأهم تداعياتها, والتي تعرض لها الإقتصاد العراقي بشكل عام, وتأثيرها على الايرادات الضريبية المتحصلة للهيأة العامة للضرائب خلال فترة الدراسة (2014-2021), حيث قدمت الدراسة استعراض بشكل واضح في الأطار النظري والفكري لمتغيرات الدراسة, ولما تقدم يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: هل الأزمات المالية وغير المالية لها تأثير على إيرادات الهيأة العامة للضرائب في ظل نظام الحوكمة بشكل خاص وعلى الإقتصاد العراقي بشكل عام, ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وتوضيح لمشكلتها تمت صياغة الفرضيات الآتية :

1. توجد علاقة خطية بين نظام الحوكمة والازمات المالية.
2. توجد علاقة خطية بين نظام الحوكمة والإيرادات الضريبية.
3. توجد علاقة خطية بين الازمات المالية والإيرادات الضريبية.
4. يوجد تأثير للأزمات المالية على الإيرادات الضريبية في ظل نظام الحوكمة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج في إثبات فرضياتها حول وجود علاقة عكسية بين نظام الحوكمة والأزمات المالية من خلال تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات البحث. كما ثبت أن هناك تأثير للأزمات المالية على الإيرادات الضريبية في ظل نظام الحوكمة، حيث انخفضت الإيرادات الضريبية خلال هذه الأزمات. وتوصلت الدراسة إلى أهم التوصيات والتي تتمثل في ضرورة توجه الإدارة الضريبية نحو إيجاد مسارات جديدة تسهم في توسيع القاعدة الضريبية ومن ثم رفع مستوى الإيرادات الضريبية من خلال إجراء البحث والتدقيق على القدرات الضريبية المعطلة واستغلالها فيه.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة, الإيرادات الضريبية , الأزمات المالية ، الهيئة العامة للضرائب.

Corresponding Author: E-mail: faesal@uodiyala.edu.iq

1. مقدمة Introduction:

تمر العديد من الدول بأزمات مالية وغير مالية في مراحل مختلفة، والعراق للأسف لم يكن استثناءً من تلك الازمات وان الأوضاع المالية أثرت بعوامل متعددة كانخفاض أسعار النفط الذي يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على صادرات النفط، وكان هناك انخفاض في أسعار النفط عالمياً، والحروب والاضطرابات منها ازمة العمليات الحربية ضد نظام داعش الارهابي وما تعلق بها من عمليات تحرير للمحافظات العراقية اذ تأثر بشكل سلبي الاقتصاد الوطني وعلى إيرادات الضريبية وبسبب تلك الأحداث السياسية والأمنية، أدت إلى تدمير البنية التحتية وعلى الأعمال التجارية فضلاً عن تأثير جائحة كوفيد-19على العديد من القطاعات الاقتصادية في العراق وزادت الضغوط على الموارد المالية وان تلك العوامل التي أدت إلى الأزمات المالية في العراق لذ تطلب حل لهذه الأزمات في الجهود المتعددة الأبعاد، بما في ذلك الحد من تشوه الهيكل الاقتصادي وضعف مرونة في الجهاز الانتاجي, وضرورة السعي في تنويع مصادر الإيرادات الضريبية وتحسين البنية التحتية. فقد تضمنت الدراسة أبع مباحث جاءت في المبحث الأول منهجية الدراسة وتناولت فيه مشكلة الدراسة, اهمية الدراسة, هدف الدراسة, فرضيات الدراسة, عينة الدراسة و منهج الدراسة. والمبحث الثاني وضح نظام الحوكمة وأهميتها ومحدداتها والازمات المالية وانواعها في العراق وتداعياتها, وأما المبحث الثالث فقد تناول العلاقة بين متغيرات الدراسة وإختبار فرضياتها, أما المبحث الرابع عرض فيه أهم الإستنتاجات والتوصيات التى توصلت اليها الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة Study Methodology

أولاً: مشكلة الدراسة The Study Problem:

ان الظروف التي شهدها العراق خلال السنوات الماضية قد ادت الى عدم استقرار الوضع المالي في العراق والخطورة المرتبطة بهذه الظاهرة وما نتج عنها من انخفاض للايرادات العامة للدولة ومنها الايرادات الضريبية مما نجم عنه قلة الموارد التي تمول الموازنة العامة للعراق. لذا تكمن مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: هل الأزمات المالية وغير المالية لها تأثير على إيرادات الهيأة العامة للضرائب في ظل نظام الحوكمة بشكل خاص وعلى الإقتصاد العراقي بشكل عام؟.

ثانياً: اهمية الدراسة The Importance Of Studying:

تعد الدراسة الحالية امتداد لأدبيات المحاسبة وتستمد أهميتها من أهمية الهيأة الرائدة المبحوثة وتطبيقها لنظام الحوكمة، وما يواجهها من أزمات مالية قد تنعكس على الإيرادات الضريبية اذ تعد الأخيرة أهم مصادر في العصر الحديث لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي لغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلاً عن الأهداف المالية.

ثالثاً: أهداف الدراسة Objectives Of The Study : تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح مفهوم نظام حوكمة الهيأة العامة للضرائب وأهمية تطبيق مبادئها فيها.
2. تسليط الضوء الى أهم الجهات المستفيدة من تطبيق لنظام الحوكمة.
3. التعرف على أهم المحددات التي تؤثر في إنجاح نظام الحوكمة.
4. بيان تأثير الأزمات المالية (ازمة تنظيم داعش الارهابي، انخفاض اسعار الدينار العراقي أمام ($) وازمة جائحة كورونا (COVID-19) على نظام الحوكمة والايرادات المتحصلة للهيأة العامة للضرائب.
5. تسليط الضوء على أسباب الازمات وتداعياتها على المجتمع بشكل عام والوحدات الاقتصادية بشكل خاص.

رابعاً: فرضيات الدراسة Study Hypotheses:

1. توجد علاقة خطية بين نظام الحوكمة والازمات المالية.
2. توجد علاقة خطية بين نظام الحوكمة و الإيرادات الضريبية.
3. توجد علاقة خطية بين الازمات المالية والإيرادات الضريبية.
4. يوجد تأثير للأزمات المالية على الإيرادات الضريبية في ظل نظام الحوكمة.

خامساً: عينة الدراسة The Study Sample:

1. **عينة الدراسة المكانية Spatial Study Sample:** الهيأة العامة للضرائب في العراق.

تستدعي متطلبات الدراسة ان نتعرف على عينة الدراسة لأنها تمثل الخطوة الأولى والأساس التي تستند اليها الدراسة وحسب طبيعة مشكلة الدراسة والهدف منها. وبغرض اختبار الفرضيات فإن العينة تشمل اطراف العلاقة في الحوكمة للهيأة العامة للضرائب ومنهم:

أ. السلطة المالية: ومنهم المخمنين والمدققين في قسم وفروع الهيأة العامة للضرائب ومسؤولي الوحدات والشعب.

ب. الموظفون: العاملين في الهيأة العامة للضرائب الموزعين على اقسام الهيأة وفروعها في بغداد والمحافظات بأعتبارهم مسؤولين عن جباية الضرائب.

2. **عينة الدراسة الزمانية Temporal Study Sample:** للفترة 2014-2021.

سادساً: منهج الدراسة Study Approach: تم إعتماد المنهجين (الإستقرائي, والتحليلي) في الدراسة:

1. المنهج الاستقرائي: تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري من المصادر العربية والأجنبية المتاحة التي ترتبط بموضوع الدراسة من كتب وبحوث ودوريات فضلاً عن الرسائل والأطاريح الجامعية والمصادر المتوفرة على مواقع شبكة الانترنت الدولية، بهدف تغطية جوانب الدراسة كلها قدر الإمكان.

سابعاً: المخطط الفرضي لمتغيرات الدراسة Hypothetical Diagram For The Study Variables

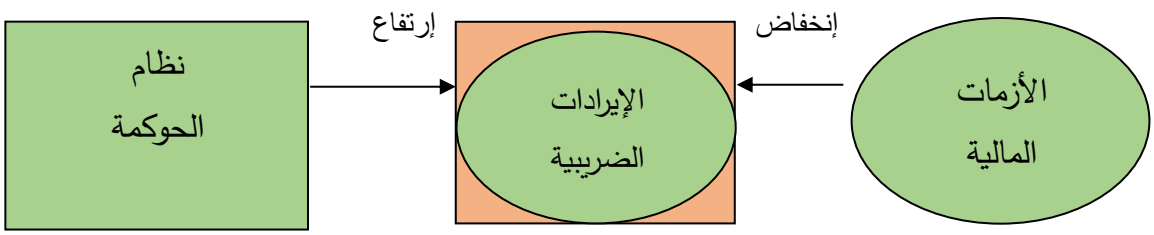

شكل (1): المخطط الفرضي لمتغيرات الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحثين.

المبحث الثاني: نظام الحوكمة وأهميتها ومحدداتها والازمات المالية وانواعها في العراق وتداعياتها

The Governance System, Its Importance And Determinants, Financial Crises And Their Types In Iraq And Their Repercussions

أولاً: مفهوم الحوكمة وأهميتها ومحدداتها

The concept of governance, its importance and determinants:

1. مفهوم الحوكمة: وتجدر الإشارة في البداية إلى أن مصطلح "الحوكمة" أو "حوكمة الشركات" هو مصطلح فرض نفسه وأنشأ نفسه قسراً وطوعاً. (السعدني، 2005: 161) والدافع وراء انتشار هذا المفهوم هو انسجامه مع مصطلحي العولمة والخصخصة. والتي دار حولها جدل كبير في بداية ظهورها. (يوسف، 2003: 13)

2. تعريف الحوكمة: وقد ذكر السعدني (2005: 170) في تعريفه للحوكمة المؤسسية نظاماً يعمل كنظام تفاعلي مستهدف يتكون من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: المدخلات وهي المتطلبات التي تحتاجها الحكم والمتطلبات التي يجب توفيرها لها سواء كانت متطلبات تشريعية أو إدارية أو قانونية أو اقتصادية مجتمعة. الجزء الثاني: عملية الحوكمة ويقصد بها الجهات المسؤولة عن تنفيذ الحوكمة والإشراف على هذا التطبيق، والجهات الرقابية، وكل جهة إدارية داخل المنظمة أو خارجها تساهم في تطبيق الحوكمة وتشجيع الالتزام بها، وكذلك تطوير و الارتقاء بأحكامه. الجزء الثالث: المخرجات: في هذا الجزء إشارة إلى أن الحوكمة ليست هدفاً في حد ذاتها، بل هي أداة ووسيلة لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها الجميع، حيث أن المخرجات هنا هي مجموعة المعايير والقواعد والقوانين المنظمة الأداء والسلوك والممارسات العملية والتنفيذية سواء في الشركات أو الهيأة العامة للضرائب للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية.

3. أهمية الحوكمة: ويمكن تلخيص أهمية الحكم فيما يأتي: (العزاوي وعداي 2021: 33)

3-1. للحوكمة دور مهم في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، وتساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال وزيادة فرص التمويل، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على مصادر أرخص، مما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية.

3-2. توزيع الواجبات والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركة في المنظمة.

3-3. تعمل الحوكمة على تطوير المجتمعات وتحقيق الرخاء من خلال الإصلاحات الاقتصادية العالمية ومن خلال العمل والجهد المنظم الذي يحقق الرخاء والرفاهية لهذه المجتمعات.

3-4. توفر البيئة المناسبة للرقابة من خلال التأكد من الالتزام بمعايير المراجعة، حيث تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية ولا تتعرض لأية ضغوط من أي جهة.

4. أهداف الحوكمة: هناك ثلاثة أطراف مستفيدة من تطبيق حوكمة الشركات، الطرف الأول ممثلاً بالشركات ويؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى زيادة مستوى رؤية الشركة ومن ثم زيادة الطلب على أسهمها. ومن ثم تحسين صورة الشركة في السوق، والطرف الثاني المستفيد هو المستثمرون. إن تطبيق الحوكمة يعد مكسباً للمستثمرين من خلال تعظيم القيمة على المدى الطويل. أما المستفيد الثالث فهو الدولة، لأن تطبيق حوكمة الشركات يعد مكسباً للاقتصاد الوطني من خلال النمو. إنه القطاع الأكثر استقرارًا وربحية والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل تحته. ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي: (الشواورة، 2009: 8).

4-1.تحقيق المنافسة على المدى الطويل، وهذا يؤدي إلى إيجاد حوافز لتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ورفع مستوى الوعي على المستويين حتى تتمكن الشركة من الصمود في وجه المنافسة القوية.

4-2.التأكد من وجود هياكل إدارية تمكن إدارة المؤسسة من أن تكون مسؤولة أمام المساهمين، مما يؤدي إلى بيانات مالية مبنية على أسس ومعايير عالية الجودة.

4-3.العمل على ضمان مراجعة أداء كافة أنشطة الشركة بما في ذلك الأداء المالي من خلال لجان مراجعة خارجية مستقلة عن الإدارة التنفيذية.

5. مبادئ الحوكمة: لعبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بالشراكة مع صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (IB) والجمعيات المهنية، دورًا بارزًا في إرساء مجموعة من المبادئ التوجيهية لتكون مرجعًا للأعمال المنظمات لاستخدامها في آلية الحوكمة وفاعليتها في كل من الأسواق المتقدمة والنامية. وفيما يأتي أهم المبادئ الأساسية للحوكمة ومناقشة هذه المبادئ على النحو الآتي:

5-1. توافر إطار فعال لحوكمة الشركات: يؤكد هذا المبدأ على أن هيكل حوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، ويتوافق مع دور القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين مختلف الهيئات المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتنفيذ القانون (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2004: 24).

5-2. حقوق المساهمين: يضمن هذا المبدأ حماية حقوق المساهمين، بما في ذلك: حقوق المساهمين الأساسية والتي تشمل الطرق الآمنة لتسجيل الملكية ونقل ونقل ملكية الأسهم والمشاركة في أرباح المنظمة. حق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المهمة، والحصول على معلومات كافية عن القرارات المتعلقة بالتغييرات الأساسية في المنظمة: تعديلات النظام الأساسي، أو النظام الأساسي للمنظمة، أو الوثائق الأساسية الأخرى للشركة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1999: 1).

5-3. المعاملة المتساوية للمساهمين: تتضمن قواعد حوكمة الشركات المعاملة المتساوية للمساهمين من نفس الفئة*، بما في ذلك المساهمين الأقلية والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح لجميع المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم. ويؤكد هذا المبدأ على ما يلي (كاثرين وسوليفان، 2003: 3):

1) دور أصحاب المصلحة: يجب أن يعترف إطار القواعد التي تنظم حوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصلحة على النحو المحدد في القانون، وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصلحة في المنظمة، وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا، وضمان ما يلي: ينبغي أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصلحة التي يحميها القانون. إتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة للحصول على التعويض المناسب عن انتهاك حقوقهم.. (حماد، 2005: 46)

2) الإفصاح والشفافية: يجب أن يتضمن الإفصاح المعلومات التالية على سبيل المثال لا الحصر: (نتائج الاستثمار والنتائج التشغيلية للمنظمة، أهداف المنظمة، ملكية أغلبية الأسهم وحقوق التصويت، المخاطر الكبيرة المتوقعة، هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات محتوى قانون الحوكمة وطريقة تنفيذه) (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر، 2005: 6)

3) مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب على مجلس الإدارة أن يعمل بأمانة على أساس الاهتمام الدقيق بما يحقق مصلحة المنظمة والمساهمين. ويجب على مجلس الإدارة إذا كانت قراراته تؤثر على بعض المساهمين أن يعمل على تحقيق المساواة في المعاملة لجميع المساهمين (خليل والعشماوي، 2008: 38).

6. محددات الحوكمة Governance Limitations:

هناك عدد من المحددات التي تؤثر على نجاح نظام الحوكمة، ومن أهم المحددات ما يأتي (فوزي، 2003: 3):

6-1. المحددات الداخلية: تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد توزيع الصلاحيات داخل المنظمة وكيفية اتخاذ القرارات بين الجمعية العمومية، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والتي من ناحية توافرها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تطبيقها يقلل من التضارب بين مصالح تلك الأطراف الثلاثة.

6-2. المحددات الخارجية: تكمن أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمة، وذلك من خلال تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص. وتشير هذه المحددات إلى كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن كفاءة عمل الأسواق. ويوضح الشكل رقم (2) محددات نجاح نظام الحوكمة.

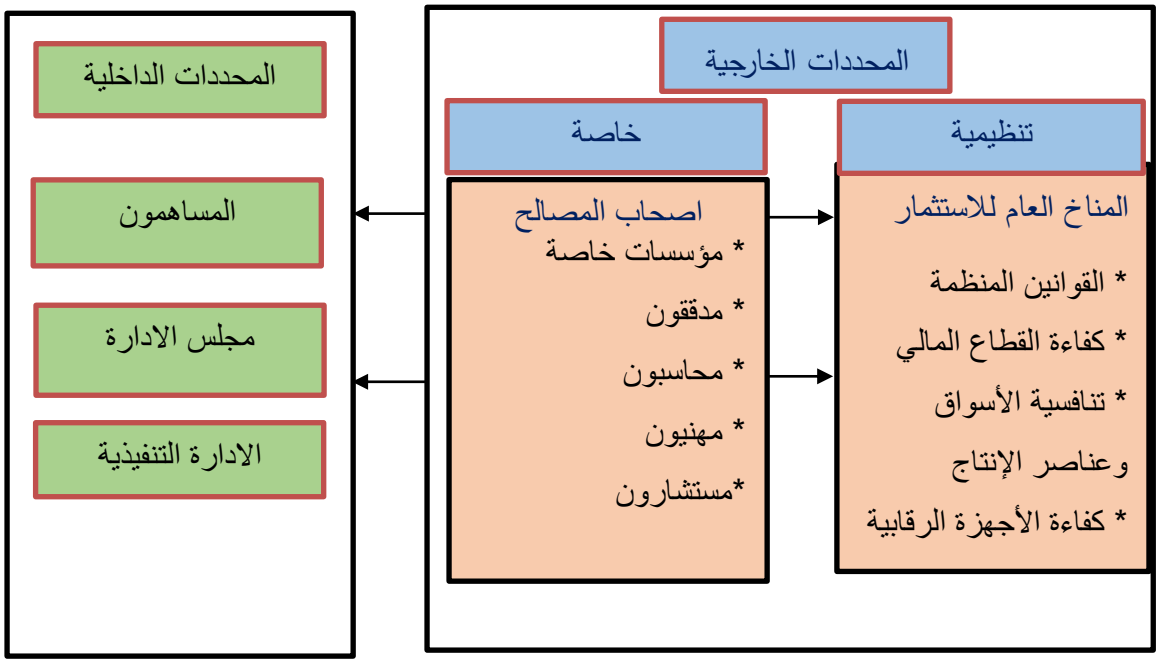

الشكل (2) محددات نجاح نظام الحوكمة.
المصدر: من إعداد الباحثين.

ثانياً: مفهوم وتعريف الازمات المالية وانواعها في العراق وتداعياتها

The Concept And Definition Of Financial Crises, Their Types In Iraq And Their Repercussions

1. مفهوم الازمة المالية:

لقد تم استخدام مصطلح "الأزمة" مرارا وتكرارا في الأدبيات وفي العديد من المجالات، حيث يمكن إرجاع أصوله إلى اللغة اليونانية، وكلمة "كريس" تعني "الخطر". تشير الأزمة المالية إلى فترة من الصعوبة أو الطوارئ المثيرة للقلق في الشؤون المالية لمجموعة من البلدان أو البلدان. بلد أو قطاع محدد. إنه يعكس مجموعة غير متوقعة من الأحداث التي تؤدي إلى نتائج سيئة على

مستوى الدولة بأكملها أو جزئيًا على مستوى الشركات (Saidian,2018:p.14), ونتيجة للتداعيات السلبية على دورات الأعمال والهياكل السياسية والاقتصادية، فإن حالة التطورات غير المتوقعة في عمل النظام المالي أو مكوناته الفرعية من شأنها أن تسبب أضرارا كبيرة لعمل النظام، كما تعبر عن حالة من عدم الاستقرار في نظام الاقتصاد الكلي.(Eryilmaz,2016: p.10) .

2. تعريف الازمة المالية:

يمكن تعريف الأزمة المالية كما ذكرها العديد من المؤلفين والأكاديميين. (الراشيدي، 2019: 29) عرف الأزمة المالية بأنها حدث مربك وغير متوقع، يتميز بالسرعة والغموض، ويشكل تهديدا وتوترا للمنظمة بسبب افتقار الإدارة العليا إلى المعلومات والبيانات، وله أثر سلبي وتأثيرها على أداء المنظمة على أرض الواقع. المدى القصير والطويل كما عرفت الأزمة المالية (النصراوي، 2020: 297): هي حالة من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار تصيب الاقتصاد سواء محليا أو عالميا، مما يترتب عليها آثار سلبية وتسبب الأزمة المالية. دخول الاقتصاد في حالة من الركود والانكماش.

3. خصائص الأزمة المالية: (العشماوي ,2021: 8)

3-1. ميل رأس المال الأجنبي إلى الهروب إلى الخارج وهو أحد الخصائص الهيكلية.

3-2.تدهور أسعار الصرف الخارجي وتراجع قيمة الصادرات نتيجة الصدمات الخارجية

3-3. تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

3-4.يتخذ المستثمرون قرارات خاطئة بناءً على معلومات غير كاملة أو غير صحيحة، مما يؤدي إلى تعميق الأزمة المالية وزيادة الخسائر.

3-5. الإفراط في الاقتراض دون ضمانات كافية مؤشر على زيادة المخاطر.

3-6. أسعار الصرف لا تتجه بشكل صحيح.

4. انواع الأزمات: اهتم الباحثون وما زالوا مهتمين بأسباب الأزمات وتداعياتها على المجتمع بشكل عام وعلى الوحدات الاقتصادية بشكل خاص، حيث تم توضيح طبيعة الأزمات وشروط قدرة الوحدات على الاستعداد لها، إذ يمكن أن تؤثر على أي دولة، وخاصة تلك التي لم تتخذ الاحتياطات اللازمة بشكل صحيح أو لم يكن لديها الإمكانيات المالية لمعالجتها. يمكن أن يكون للأزمات تأثيرات ضخمة في بلد ما بينما يكون لها تأثير أقل في بلد آخر مع تطورها بمرور الوقت. (Atamer,2020:p.1), ويبدو أن الأزمات لها عواقب وخيمة. وتكبدت المجتمعات والوحدات الاقتصادية خسائر فادحة، ذات تداعيات مالية وإنسانية عالمية. لم يكن في الحسبان وغير متوقع، ويمكن تصنيف الأزمات غير المالية على النحو الآتي: (أبو عرقوب، 2020: 557) أ.

أ. **الأزمات الطبيعية:** على سبيل المثال (الزلازل، البراكين، الفيضانات، الأوبئة وغيرها)

ب. **لأزمات من صنع الإنسان:** على سبيل المثال (سوء الإدارة الذي يولد أزمات اقتصادية، هجمات إرهابية، احتجاجات، وغيرها).

كما يمكن توضيح تقسيمات الأزمات المالية على النحو الآتي:

4-1. أزمة الصرف الأجنبي: تحدث أزمة الديون في عملة بلد ما عندما تتسبب هجمات المضاربة على العملة في انخفاض قيمتها وتراجعها بشكل حاد، مما يجبر البنك المركزي على الدفاع عن العملة عن طريق بيع كميات كبيرة من الاحتياطيات أو رفع أسعار الفائدة بنسب كبيرة. وتتميز أزمات العملة، بحسب خبراء ماليين، بأن الأزمة الأولى هي الذروة بعد فترة من الإنفاق المفرط وارتفاع حقيقي في قيمة العملة، مما يضعف الحساب الجاري ويؤدي إلى انخفاض قيمة العملة. . وتتمثل الأزمة الثانية في قلق المستثمرين بشأن شرعية ميزانيات جزء كبير من الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى ضغوط سريعة على سعر العملة في بيئة سوق مالية أكثر حرية (الذبحاوي، 2015: 132) ، تحدث أزمة الصرف الأجنبي أو العملة عندما يؤدي هجوم المضاربة على عملة دولة ما إلى انخفاض حاد في قيمتها أو يجبر البنك المركزي على الدفاع عن العملة عن طريق بيع كميات كبيرة من الاحتياطيات أو رفع أسعار الفائدة بنسبة كبيرة (الطائي) ، 2018: 89).

4-2. الازمة المصرفية: تحدث هذه الأزمة عندما يقوم المودعون بسحب ودائعهم من البنك، مما يؤدي إلى عجز السيولة أو عدم وفاء البنك بالتزاماته تجاه عملائه، مما يضطر الحكومة إلى التدخل من خلال تقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، ويستمر لمدة فترة أطول. من أزمات العملة والديون (أكاد، 2012: 32)، حيث يواجه البنك أزمة مصرفية حقيقية عندما يكون هناك زيادة كبيرة وغير متوقعة في الطلب على سحب الودائع، ويستخدم جزء كبير من هذه الودائع للاقتراض والتشغيل، و يحتفظ بجزء كبير من الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية، ويواجه البنك ما يعرف بأزمة السيولة عندما يرتفع الطلب على سحب الودائع بشكل مفاجئ وغير متوقع، بما يتجاوز معدل السحب المعتاد. وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتنتشر إلى البنوك الأخرى، فإنها تتحول إلى أزمة مصرفية. (طيوب ,2013: 34). وفيما يلي أسباب الأزمة المصرفية والتي تنقسم إلى سببين:

1) **أسباب اقتصادية جزئية**: عدم التطابق بين موجودات البنك والتزاماته وتدخل الدولة بشكل كبير في منح القروض.

2) **أسباب تتعلق بالاقتصاد الكلي ومن أهمها:** أزمة السوق، حيث تحدث هذه الأزمات في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف بظاهرة الفقاعة، إذ تتشكل الفقاعة عندما ترتفع أسعار الأصول بشكل بطريقة غير متوقعة، ويحدث ذلك عندما يكون الهدف هو بيع تلك الأصول، فتبدأ أسعارها في الانخفاض، ثم تبدأ تدريجياً في الارتفاع عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بنسبة تزيد على (20%)، ولهذا السبب تحدث حالات الذعر. وتنهار الأسعار (طيوب، 2013: 45). كما أشار بتال وآخرون إلى أنها الأزمة الناتجة عن انهيار الفقاعة المالية، والتي تحدث عندما يقوم المضاربون بشراء أحد الأصول. بسعر يتجاوز قيمته الأساسية بسبب توقع مكاسب رأسمالية عالية، ولعل أهم ما يميز ظاهرة الفقاعة المالية هو طريقة انفجارها، مما يعني تدهورا مفاجئا في الأسعار، مما يسبب

ضررا وخسائر كبيرة للمدخرين والرائدين. إلى انخفاض مستمر في قيمة بعض الأصول، وحتى إلى تدهور مستمر في الاقتصاد بأكمله. (بتال وآخرون، 2018: 437). ناهيك عن أزمة الرهن العقاري: كل مواطن يحلم بامتلاك منزل. يشتري المواطن منزله بالآجل مقابل رهن العقار. ثم ترتفع قيمة ذلك العقار، فيحاول الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، مقابل رهن عقاري جديد من الدرجة الثانية، والذي يعتبر من أقل الرهونات جودة، و على النحو التالي: سيكون أكثر عرضة للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ومن أسباب أزمة الرهن العقاري ما يلي (صلاح، 2010: 55): انخفاض قيمة الأسهم مما تسبب في انخفاضها في مستوى التداول وانخفاض مؤشرات الأسواق المالية، وارتفاع معدلات البطالة والركود بسبب انخفاض معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار. ، قلة السيولة بسبب عدم سداد القروض، الانكماش الحاد في الأنشطة الاقتصادية بسبب نقص السيولة، مما دفع المقترضين إلى التوقف عن السداد. إضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي، والانخفاض الحاد في أسعار الأسهم والأوراق المالية، والتذبذب الكبير في سعر صرف العملات الأجنبية التي تستخدمها الدولة.

4-3. أزمة الديون: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يخشى المقترضون من إمكانية التوقف عن السداد والتوقف عن تقديم قروض جديدة. وهذا يدل على تصفية القروض القائمة. قد تكون أزمة الديون مرتبطة بالدين التجاري الخاص أو الدين السيادي العام. وتنقسم أسبابه إلى: داخلية وخارجية، (أحمد، يوسف، 2009) وكما يلي:

(1) أسباب داخلية: منها ترتيب الديون من أجل التنمية، وعدم نجاح الإدارة في توزيع القروض، وعدم السيطرة على هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والعجز في الموازنات العامة، وعجز ميزان المدفوعات.

(2) أسباب خارجية: تشمل ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض أسعار المواد الخام العالمية، والركود التضخمي السائد في معظم البلدان الرأسمالية.

5. إذا كان لدى المستثمرين استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في محفظة الأوراق المالية، فإنهم سيحاولون سحب هذه الاستثمارات إلى الخارج، مما يؤدي إلى الضغط. على أرصدة العملات الأجنبية، ومن ثم تراجع وانهيار قيمة العملة الوطنية، وتراجع مؤشرات البورصة العالمية، وتراجع أسعار الأسهم، وتوقف المشاريع التي لم تجد تسهيلات ائتمانية للحصول على **تداعيات الازمة المالية:** للأزمة المالية تداعيات أهمها: عدم ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني. مثال على ذلك متطلباتها التشغيلية و زيادة نسبة إفلاس الشركات، وضعف النظام المصرفي الذي يتسبب في خسارة مدخرات المودعين. وأثرت ثرواتهم كوسيط بين المدخرين والمستثمرين، على انخفاض ملحوظ في معدل الناتج المحلي الإجمالي وتراجع قيمة الأصول. انخفاض الدخل القومي وانكماش التجارة الخارجية (محيي الدين، 2013: 425).

6. اسباب الازمات المالية في العراق :

6-1.أن الفساد المالي يعتبر الفساد المالي في العراق من أكثر أسباب الأزمات المالية، نتيجة انتشاره في كافة مؤسسات الدولة العراقية. ويعود سبب صعودها إلى عدم إتاحة الفرصة للجهات الرقابية في العراق للعمل بفعالية. هناك العديد من الملفات التي ساهمت بشكل كبير في حدوث الأزمة. الأمور المالية الحقيقية ومنها العقود الحكومية الوهمية وغيرها من الملفات، وأهم أسباب الفساد المالي في العراق (تميم، 2013: 8):

1) عدم إتاحة الفرصة للمؤسسات الرقابية في العراق للعمل بفعالية واستقلالية.

2) تهميش الاختصاصات، ووجود البيروقراطية، وغياب الإصلاح الحقيقي في المؤسسات، وغياب المصداقية.

3) تنوع الدخول وتدني الرواتب لبعض الفئات وتدني المستوى المعيشي وكثرة المشاكل الاقتصادية.

لذلك أصبح الفساد المالي في العراق ظاهرة خطيرة وتتوسع باستمرار، واستمرار حدوث الفساد سوف يستنزف مقدرات الدولة، وانعدام الثقة في الجهات الرقابية، والنتيجة النهائية هي حدوث أزمات مالية والتي يصعب السيطرة عليها لأنها تؤدي إلى أضرار في الجانب الاقتصادي (يونس، 2020: 452).

6-2. انخفاض في حجم الايرادات العامة (إيرادات النفط) أو في أسعار النفط كما حدث عام 2014 عندما واجه العراق أزمة مالية حادة تمثلت في تراجع الإيرادات المالية وعجز مالي حقيقي انعكس في ضعف القدرة التمويلية للنشاط الاقتصادي. ولا بد الإشارة هنا إلى أن هناك علاقة مباشرة بين عائدات النفط والأزمة المالية، فالعراق يعاني. ومن الخلل في هيكل الإيرادات العامة، المتمثل في اعتمادها على سلعة أولية للتصدير، إلى الخلل في هيكل الموارد المالية للدولة، وهذا سيؤدي أيضاً إلى تراجع دور الموارد المالية الأخرى المتمثلة في الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) والرسوم وأرباح الاستثمار والمساهمات الاجتماعية وغيرها في تمويل الميزانية في مواجهة النفقات. وينطبق هذا الخلل على واقع هيكل الإيرادات العامة في العراق الذي يعتمد على تصدير النفط كمورد أساسي (كاظم، 2018: 94).

6-3. ارتفاع حجم النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية: إذ يرى (راهي, 2021: 63) ان الانفاق العام في العراق يتكون من قسمين هما:

1) الانفاق التشغيلي(استهلاكي): شهد الإنفاق التشغيلي ارتفاعاً كبيراً ومستمراً، حيث يشكل الجزء الأكبر من الإنفاق العام على الرغم من اتباع سياسة تشجيع الاستثمار. ويعود سبب ارتفاع حجم النفقات التشغيلية إلى مجموعة عوامل أهمها: تبعات الحروب التي أنهكت الاقتصاد العراقي والتي ساهمت في الارتفاع والسبب في ذلك هو التغير الكبير في مستويات الأجور والرواتب، فضلاً عن تعويضات العمال والمزايا الاجتماعية، وزيادة تدخل الحكومة العراقية في النشاط الاقتصادي، وتوسيع القطاع العام على

حساب القطاع الخاص، مما ساهم في ارتفاع نسبة البطالة. نسبة الإنفاق التشغيلي إلى الناتج المحلي الإجمالي, توسع القطاع العام على حساب القطاع الخاص مما ساهم في ارتفاع نسبه الانفاق التشغيلي الى الناتج المحلى الإجمالي.

2) **إنخفاض الانفاق الاستثماري:** ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع الإنفاق الاستثماري ضعف حجم الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها)، وضعف المخصصات الاستثمارية، وعدم التوزيع الحقيقي للتخصيصات المالية على الجانب الاستثماري..

1. علاقة تنظيم داعش الارهابية بالازمة المالية في العراق: أضاف دخول تنظيم داعش إلى العراق سببا جديدا للأزمة المالية، إذ أدى إلى إنفاق الحكومة مبالغ كبيرة على موازنة الحرب منذ حزيران/يونيو 2014. وتقدر كلفة الحرب (10 ملايين دولار) يوميا، أي ما يعادل إلى 3650 مليون دولار سنوياً، ويعتقد أن التكلفة الحقيقية للحرب أعلى. أقل بكثير من تلك التقديرات، وقد ولّد هذا التصعيد العسكري انكماشا حادا في الاقتصاد العراقي وتوقف الأنشطة الاقتصادية في المحافظات التي شهدت عمليات عسكرية، بما في ذلك توقف إنتاج النفط في المناطق الشمالية بسبب سيطرة عصابات داعش على المزيد أكثر من (13) حقلاً نفطياً، إضافة إلى مشكلة تمويل وإيواء النازحين. ويبلغ عددهم أكثر من 3 ملايين عراقي. (راضي، 2016)، بالإضافة إلى نفقات إعادة تأهيل المناطق التي دمرتها الحرب، ونفقات تعويض أسر الشهداء وعلاج الجرحى ومساعدة الأرامل والأيتام، وكل هذه النفقات تمثل نفقات إضافية عبء على الميزانية. (السليم، 2016) شهد الاقتصاد العراقي المزيد من التدهور بسبب دخول تنظيم داعش الارهابي، حيث حرم الاقتصاد من استعادة عافيته في سوق النفط، حيث مضى ما يقرب من عام على الهجوم الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على العراق والتي بدأت في حزيران/يونيو. حزيران 2014، أحدث اضطرابات وهزات في بلاد الرافدين، ليس على المستوى الأمني فحسب، بل على المستوى السياسي والاقتصادي أيضاً. ومستويات الاستثمار بعد سيطرة داعش. وعن محافظة الموصل وتوسعها إلى المحافظات الأخرى، وما رافقها من عمليات عسكرية ينفذها الجيش العراقي لتحرير البلاد من براثينه، حيث خلف هذا الهجوم تأثيرات منها: (اتحاد المصارف العربية, 2015: 1)

1-1. ارتفع عجز الموازنة العراقية إلى 13% عام 2015 بسبب النفقات العسكرية. والمؤشر الأول على هذا النفوذ هو سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على العديد من آبار النفط ونقل إنتاجها لحسابه الخاص.

1-2. زيادة التكاليف على الاقتصاد العراقي الذي يعاني أصلاً من مشاكل هيكلية.

1-3. استولى تنظيم داعش على مليارات الدولارات من البنوك الحكومية في المحافظات.

ما ورد أعلاه يؤدي إلى التعرف على نقاط الضعف في الاقتصاد العراقي المنفتح على الأزمات السياسية والعسكرية. ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع في العديد من المجالات: تحمل الدولة تكاليف تقديم المساعدات المادية للنازحين، وتراجع النشاط التجاري والاستثماري، فضلاً عن عملية نقل المنتجات والبضائع من وإلى العراق.

ومن عناصر ضعف الاقتصاد العراقي الآتي:

1) يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الواردات النفطية، إذ تشكل 50% من الناتج المحلي و95% من واردات الدولة، مما جعل انخفاض أسعار النفط يؤثر سلباً على الاقتصاد، كما تراجعت قدرات الدولة على مواجهة النفقات.
2) انخفاض واردات الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والتنموي للحكومة العراقية، وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد ككل.
3) لا توجد تنمية في القطاعات غير النفطية كالصناعة والزراعة رغم أن العراق يمتلك إمكانيات هائلة في هذا المجال.

2. علاقة جائحة كورونا (COVID-19) بأزمة الإيرادات في العراق:

منذ بداية تفشي جائحة كورونا (COVID-19)، شهد العالم العديد من التداعيات، أعادت آثارها ذكريات الأزمة العالمية عام 2008، والتي كان لها دور واضح في انهيار الاقتصاد العالمي . والتي استمرت آثارها لسنوات عديدة، ولكن مع اختلاف كبير في الأسباب ودرجة أعلى من اليقين، فضلاً عن التراجع الكبير المفاجئ في الاقتصاد (منصور، 2021: 523). فقد تسببت جائحة كورونا بأضرار كبيرة في الأسواق المالية والاقتصادية، حيث واجهت القطاعات العديد من التحديات لمواجهة هذه الجائحة، بما في ذلك العديد من الوحدات الاقتصادية المتخصصة في قطاعات السفر والسياحة والبيع بالتجزئة، حيث شهدت تراجعاً ملحوظاً في الإيرادات، بالإضافة إلى الأزمة المالية. تقلبات السوق وتدهور الائتمان ومخاطر السيولة وزيادة الإيرادات. مستويات المخزون وتراجع عمليات الإنتاج بسبب تراجع الطلب وتسريح عدد كبير من العاملين، واستمرارها سيؤدي إلى تراجع اقتصادي كبير سيكون له أثر سلبي لفترة طويلة على النتائج المالية (محمود و حسين، 2020: 4).

مما سبق يتضح أن جائحة كورونا (COVID-19) خلقت ظروفا تشكل صدمة (أزمة) كبرى على الاقتصاد العالمي وأدخلته في ركود حاد وغير مسبوق، حيث كان لهذه الأزمة تداعيات غير مسبوقة على كافة القطاعات بسبب الإجراءات الاحترازية وتوقف القطاعات الأخرى. (السياحة، الطيران، أسواق النفط...إلخ). وبينما كان لهذه الأزمة انعكاسات إيجابية على نمو بعض القطاعات، بما في ذلك القطاعات العاملة في المجالات الطبية وصناعة الأغذية والتجارة، إلا أنه إذا استمرت الأزمة في ذلك الوقت فسيكون الأمر كذلك. سيكون له تأثير على الاقتصاد العالمي والمحلي، وفي نفس الوقت سيكون له تأثير على صادرات النفط. - توقف قطاع التجارة والقطاعات الأخرى.

المبحث الثالث: العلاقة بين متغيرات الدراسة وإختبار فرضياتها

تمهيد:

لقد مر العراق بالعديد من الأزمات، بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي، بعضها مرتبط بالجائحة العالمية (كوفيد-19)، ومكافحة فلول التنظيم الإرهابي داعش من جهة، ومن جهة أخرى بعضها يتعلق بالثقافة المجتمعية التي أصبحت تفهم ما تفعله النخب السياسية الحاكمة في العراق. وقد ألقت هذه الأزمات بظلالها الحادة على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة انخفاض سعر بيع النفط، المورد المهم للعراق، وتراجع قيمة الدينار العراقي وأثره على الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة.

1. الازمة (تنظيم داعش) الامنية والاقتصادية وتأثيرهما على الإيرادات الضريبية

تميزت هذه الفترة بأحداث متعددة الجوانب أثرت على مجمل النشاط الاقتصادي والسياسي والخدمي في العراق. وبعد الأزمة العسكرية التي مر بها العراق نهاية عام 2014 والتي تمثلت بسيطرة الجماعات الإرهابية على جزء من الأراضي العراقية، خاض العراق معركة جديدة ضد الإرهاب وواصل حملة أمنية مكثفة ضد تنظيم داعش, بحسب زعمهم (تنظيم الدولة الإسلامية) في العراق والشام أو ما يعرف بـ"داعش" مما دفع التنظيم إلى الانسحاب وفقدان سيطرته إلى حد كبير على المناطق التي سيطر عليها، ولعل أبرزها تحرير الرمادي وتكريت وجبل سنجار شمالاً، مما أدى إلى استعادة السيطرة الكاملة على تلك المناطق وهزيمة التنظيم.

ورغم أن الاقتصاد العراقي يعتبر اقتصادا ريعيا يعتمد على عائدات النفط لتمويل برامجه التنموية، مما جعله اقتصادا متأثرا بقوى خارجية تتمثل في تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية، وفي ظل عدم تنويع مصادر الدخل مصادر دخلها القومي، وظهرت كفاءة نظامها الضريبي، رغم أن هناك تغيرات طرأت على الإيرادات الضريبية سواء ارتفعت أو انخفضت، لا تستجيب للمتغيرات الدولية، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الاتي:

جدول (1): معدلات النمو السنوي للإيرادات الضريبية في العراق للفترة 2014-2018

السنة	الإيرادات الضريبية	معدل النمو السنوي %
2014	1,465,261	-
2015	1,723,688	17.6
2016	3,408,420	97.7
2017	5,093,887	49.5
2018	4,160,935	-18.3

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، الهيأة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة

ويبين الجدول رقم (1) أنه على الرغم من حدوث الصدمة الأمنية والاقتصادية المزدوجة عام 2014 إلا أن الإيرادات الضريبية بدأت بالارتفاع التدريجي من حوالي (1,465,261) مليون دينار عام 2014 إلى حوالي (5,093,887) مليون دينار عام 2017 أي بزيادة قدرها حوالي 3 مرات، وبذلك تسجل معدلات النمو. معدل نمو سنوي موجب خلال تلك السنوات، لينخفض في العام التالي بنسبة انخفاض (-18.3%) ليصل إلى (4,160,935) مليون دينار في عام 2018، وذلك بعد تعافي الاقتصاد من هاتين الأزمتين، مما يدل على - ضعف العلاقة بين أزمة انخفاض أسعار النفط والأزمة الأمنية مع حجم الإيرادات الضريبية. وفي العراق، ينبع ذلك من تشويه البنية الاقتصادية وضعف مرونة الناتج المحلي الإجمالي من جهة، واعتماد الاقتصاد على القطاع العام من جهة أخرى، مما أدى إلى البعد عن مصادر الضرائب المباشرة وغير المباشرة منزهاً عن آثار هاتين الأزمتين. بمعنى آخر، طبيعة الاقتصاد العراقي واعتماده المفرط على النفط لتمويل الموازنة العامة والاقتصاد الوطني، مما ولد ضعفاً في الحافز لتفعيل الضرائب باعتبارها مورداً بديلاً لتمويل الإنفاق العام وبرامج التنمية في العراق. البلاد، وأن أغلب العوامل المؤثرة على الإيرادات الضريبية تكمن في التركيز على بعض الضرائب التي تساهم بنسبة كبيرة في تمويل الإيرادات العامة، وعدم تحصيلها مما يؤدي إلى حدوث مشاكل مالية، فضلاً عن تراجع المستويات الثقافية وتوعية أفراد المجتمع بأهمية الضرائب ومساهمتها في رفع مستوى الخدمات. ويرجع ذلك إلى ضعف الثقة في الحكومة وقدرتها على استغلالها في المناطق المخصصة لها بالشكل الأمثل، مما يؤدي إلى تجنب الأفراد والتهرب من دفع الضريبة، ومن ثم حرمان الخزينة العامة من الأموال التي كان من المفترض تحصيلها. وإنفاقها على شكل خدمات تقدم لجميع شرائح المجتمع.

ويبين الشكل البياني رقم (3) معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية للفترة 2014-2018، للارتفاع التدريجي للإيرادات الضريبية خلال الأعوام (2014-2017) تباعاً بمعدلات نمو سنوية موجبة، وتنخفاضها عام (2018) بعد تعافي الاقتصاد من هاتين الأزمتين، مما يظهر ضعف العلاقة بين أزمة انخفاض أسعار النفط والأزمة الأمنية مع حجم الإيرادات الضريبية (نظام الحوكمة) في العراق.

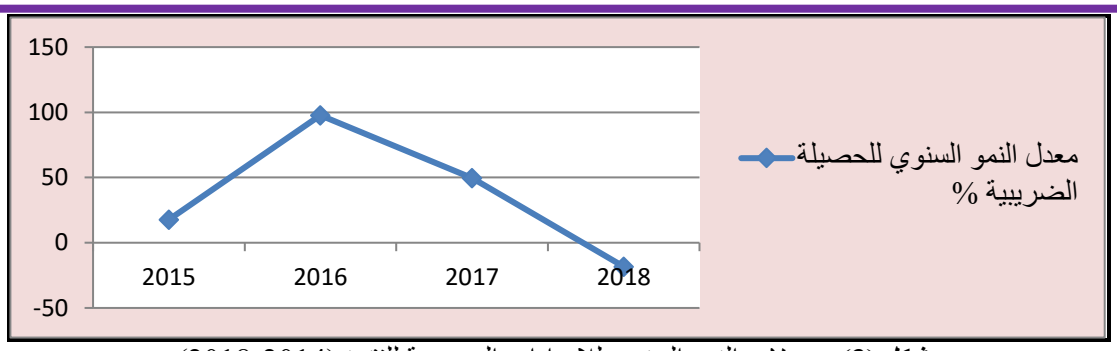

شكل (3): معدلات النمو السنوي للإيرادات الضريبية للفترة (2014-2018)
المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2. ازمة جائحة كورونا وانخفاض قيمة الدينار العراقي وتأثيرهما على الإيرادات الضريبية.

2-1. أزمة جائحة كورنا وتاثيرها على الإيرادات الضريبية :

اجتاحت جائحة كورونا (COVID-19) العالم أجمع بين عشية وضحاها، الأمر الذي وضع حكومات الدول في موقف صعب، حيث كان مطلوبا منها التحرك بسرعة لوقف انتشار الوباء في بلادها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على اقتصاد البلاد ومحاولة التخفيف من حدة آثار هذه الجائحة على كافة مناحي الحياة، ونظراً لضرورة... قررت العديد من الدول فرض حظر جزئي أو كامل على حركة مواطنيها. وكان البديل الأهم الذي تم التوصل إليه هو اللجوء إلى التكنولوجيا في محاولة للحفاظ على الحركة المنتظمة للاقتصاد وفي نفس الوقت إنقاذ الأرواح. وبدأت العديد من الجهات الاقتصادية بتفعيل منصاتها الإلكترونية لإنجاز العمل بشكل منتظم. ونظرا لكون صناعة التأمين من الصناعات الاقتصادية الهامة والحيوية، فقد حاول القائمون على هذه الصناعة مواكبة التطور السريع للحدث ومناقشة الآليات التي يمكن من خلالها توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل مواصلة العمل في سوق التأمين والحد من الآثار الاقتصادية التي قد تنعكس نتيجة هذا الوباء على الاقتصاد وحتى يستمر. مساهمة هذا القطاع الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني.

2-2. انخفاض قيمة الدينار العراقي وتأثيره على الإيرادات الضريبية: ان المتابع لتاريخ الاقتصاد العراقي الحديث على علم بان الازمات التي تعرض لها الاقتصاد لا تأتي فرادى حيث ساد مع انتشار لجائحة كورونا ازمة اخرى تمثلت في انخفاض قيمة العملة العراقية نتيجة إنخفاض سعر صرف الدينار والذي يساعد في زيادة الايرادات الحكومية من الدينار، ومن ثم يُمكنها من تغطية او خفض العجز المالي في موازنتها (أن وجد)، فضلا عن تقليل النزعة الاستهلاكية في الاقتصاد، بفعل ارتفاع اسعار السلع المستوردة لا سيما وان الاقتصاد معتمد بشكل كبير جداً على الاستيرادات لتغطية حجم الطلب الكلي، وزيادة قدرة بعض المنتجات المحلية على المنافسة فضلا عن إمكانية زيادة ذلك الانتاج، وتخفيض سعر صرف الدينار يمثل ضريبة ضمنية تتحملها الشرائح الفقيرة من المجتمع قبل الشرائح الغنية منه، ناهيك أنه من الصعب تغيير ذلك السعر نحو الارتفاع في ظل عدم وجود عجز في الموازنة وسيادة استقرار مستويات الاسعار، إذن فما الجدوى من تغيره ؟, حيث لوحظ على واقع الاقتصاد العراقي في نهاية عام 2020 بعد تخفيض سعر صرف الدينار المباع الى وزارة المالية الى 1450 دينار/$ بعدما كان 1182 دينار /$ قبل التخفيض، وعلى الرغم من الملاحظات على بعض الادوار الحكومية التي مورست على استقلالية البنك المركزي، والتي زجت بالاقتصاد العراقي ودخوله في أتون التضخم الركودي، وزيادة معدلات الفقر والمجاعة في البلد، وضعف القدرة المركزية في السيطرة على مستويات الاسعار، فارتفاع معدلات التضخم لتبلغ (4 اضاعف) عما كانت عليه قبل التخفيض باشهر معدودة، كذلك اتساع حجم الفجوة بين السعر الرسمي والسعر السوقي لصرف المحلي للعملة، إذ لا يوجد اسوء من هذا سيادة هذين السعرين في الاقتصاد ، الامر الذي ترتب عليه فقدان مصداقية السياسة النقدية التي اجتهدت طويلاً لأرساء قواعدها، فضلا عن أنها ستفقد بالقريب أداة التوقعات التي تعد جوهر هذه السياسة. **إذ** يمثل هذا الإجراء انتهاكا واضحا لاستقلالية البنك المركزي العراقي، حتى مع ادعاء الأخير أن ذلك جاء لإحداث تغييرات جوهرية في هيكل الاقتصاد الكلي ليتوافق مع الإصلاحات الهيكلية التي رسمتها الحكومة التنفيذية في ورقتها البيضاء. والتي لم نجد أي بوادر لتطبيقها أو البدء باعتمادها. وحين يتحدث صناع السياسة المالية، عن ضرورة تخفيض سعر الصرف المحلي بشكل مستمر دون وضع استراتيجية مستقبلية لتجنب آثار ذلك مع إجبار السلطة النقدية إلى حد ما على القبول بتحديدها لسعر صرف الدينار عند 1450 دينار/دولار، وإلا فإن وسيتم بيع الدولار للقطاعين الحكومي والخاص بالسعر الذي تراه وزارة المالية مناسبا له. وهذا سيخسر السلطة النقدية تحقيق أهدافها العامة، مما يضطرها إلى الخضوع والقبول بهذا السعر. وكان لهاتين الأزمتين تأثير كبير على حجم الإيرادات الضريبية في العراق. وهذا ما يظهر في الجدول رقم (2)الاتي:

جدول (2): الإيرادات الضريبية في العراق للمدة 2019-2021

السنة	الإيرادات الضريبية	معدل النمو السنوي %
2019	3,116,257	-25.1
2020	3,888,385	24.8
2021	3,579,971	-7.9

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، الهيأة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة

ويبين الجدول رقم (2) استمرار انخفاض الإيرادات الضريبية في عام 2019 بنسبة انخفاض (-25.1%)، حيث سجلت الإيرادات الضريبية مبلغ (3,116,257) مليون دينار مقارنة بعام 2018، ومع البداية للإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا بما فيها الإغلاقات وتقليص ساعات العمل الرسمية مما انعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي من جهة وإمكانية قيام إدارة الضرائب بتحصيل الضرائب بعد عودة الحياة الطبيعية في البلاد من جهة أخرى ليصل مستوى الإيرادات الضريبية إلى نحو (3,888,385) مليون دينار في عام 2020، بمعدل نمو إيجابي قدره (24.8%) في العام نفسه، على الرغم من اندلاع أزمة أنخفاض قيمة عملة الدينار في بداية عام 2020، رغم أن عدم إقرار الموازنة حال دون تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية، لكن مع تزايد تأثيرات تلك الأزمة، كان لها تأثير سلبي على مصادر الإيرادات الضريبية، حيث تراجعت لتصل إلى (3,579,971) مليون دينار عام 2021 بنسبة انخفاض قدرها (-7.9%) عما كانت عليه. عام 2020 ويمكن توضيح ذلك حسب الشكل البياني الاتي :

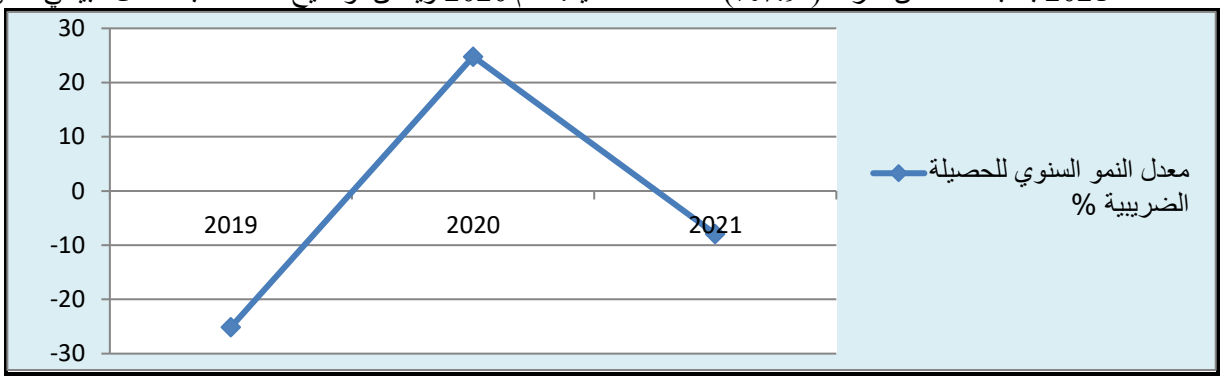

الشكل (4): معدل النمو السنوي للحصيلة الضريبية

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

يبين الشكل البياني رقم (2) انخفاض الإيرادات الضريبية في عام 2019 مقارنة بعام 2018، ومع بدء الإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا في تخفيف الإغلاقات وتقليص ساعات العمل الرسمية، مما انعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي من جهة وإمكانية من إدارة الضرائب في عملية تحصيل الضرائب بعد عودة الحياة الطبيعية في البلاد. من جهة أخرى، ارتفع مستوى الإيرادات الضريبية عام 2020 بمعدل نمو إيجابي بلغ (24.8%) في العام نفسه، على الرغم من اندلاع أزمة انخفاض قيمة الدينار مطلع عام 2020، ورغم عدم إقرار الموازنة حال دون تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية، لكن مع تزايد التأثيرات أثرت هذه الأزمة سلباً على مصادر الدخل الضريبي في عام 2021.

نتائج الدراسة واثبات الفرضيات:

1. توجود علاقة خطية بين نظام الحوكمة والازمات المالية, وهي علاقة خطية سالبة قوية كما وضحها الشكل رقم (3 و 4) من خلال تحليل البيانات لمتغيرات البحث لنظام الحوكمة (المتغير المستقل), و(المتغير التابع) الازمات المالية وغير المالية متمثلة بأزمة انخفاض اسعار النفط اواخر عام 2014 متزامنة مع سيطرة المجاميع الارهابية داعش خلال المدة عام 2016 فضلاً عن إنخفاض سعر صرف العملة العراقية أمام الدولار الأمريكي.
2. توجد علاقة خطية بين نظام الحوكمة و الإيرادات الضريبية, وهي وجد علاقة خطية موجبة قوية وهي كما يأتي:
3. 2-1. من خلال إيجاد حلول لتلك الأزمات ومضاعفة الجهود المتعددة الأبعاد, مما أخذ بالإيرادات الضريبية بالارتفاع التدريجي في ظل نظام الحوكمة من مبلغ (1,465,261) مليون دينار عام 2014 الى مبلغ (5,093,887) مليون دينار عام 2017 أي بزيادة ما يقارب 3 اضعاف خلال تلك الاعوام.
4. 2-2. مع بدأ تقليل الاجراءات الاحترازية لجائحة كورونا من حالات الاغلاق وتقليل الدوام الرسمي مما انعكس ايجاباً على النشاط الاقتصادي من جهة وامكانية قيام الادارة الضريبية بعملية جباية الضرائب بعد عودة الحياة الطبيعة في البلاد من جهة اخرى, وبالرغم من اندلاع ازمة انخفاض قيمة الدينار بداية عام 2020 فضلاً من عدم اقرار الموازنة حال دون تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية لترتفع الى (3,888,385) مليون دينار عام 2020, أي بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (24.8).
5. توجد علاقة خطية بين الازمات المالية والإيرادات الضريبية. في وجود علاقة خطية سالبة قوية والذي وضحتها معدلات النمو السنوي للإيرادات الضريبية, بين الازمات المالية والإيرادات الضريبية كما في صفحة (15 و 18).
6. وجود تأثير للأزمات المالية على الإيرادات الضريبية في ظل نظام الحوكمة, حيث لوحظ انخفاض في الإيرادات الضريبية إذ بلغت (1,465,261) مليون دينار عام 2014 خلال ازمة جائحة كورونا, وقد استمر الانخفاض بالإيرادات الضريبية حتى بلغ ذروته عام 2019 مبلغ (3,116,257) مليون دينار, أي بمعدل نمو سنوي سالب(-25.1%) مقارنة بعام 2018. وكذلك مع انخفاض قيمة الدينار العراقي (أمام ال$) عام 2021, حيث بلغت الإيرادات الضريبية مبلغ (3,579,971) مليون دينار عام 2021, أي بمعدل انخفاض مقداره (-7.9) عما كان عليه عام 2020.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات Conclusions and recommendations:

أولاً: الإستنتاجات:

1. ضعف العلاقة بين أزمة انخفاض أسعار النفط وأزمة داعش الأمنية مع حجم الإيرادات الضريبية في العراق، وهذا نابع من تشويه البنية الاقتصادية وضعف مرونة نظام الإنتاج.
2. كان لأزمة انتشار جائحة كورونا وانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار أثر كبير على حجم الضرائب في العراق واستمرار تراجعها في عام 2019 مقارنة بعام 2018.
3. أن للإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا في التخفيف من حالات الإغلاق وتقليص ساعات العمل الرسمية دور إيجاباً واضح على النشاط الاقتصادي من جهة وإمكانية قيام إدارة الضرائب بتحصيل الضرائب بعد عودة الحياة الطبيعية في البلاد، مما أدى إلى زيادة مستوى الإيرادات الضريبية عام 2020 ومعدل نمو إيجابي.
4. رغم اندلاع أزمة انخفاض قيمة الدينار مطلع عام 2020، إلا أن عدم إقرار الموازنة حال دون تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية.
5. الاعتماد المفرط على النفط لتمويل الميزانية العامة والاقتصاد الوطني وعدم مرونة النظام الضريبي مما أدى إلى ضعف القدرة على متابعة الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: التوصيات:

1. ينبغي على الإدارة الضريبية التوجه نحو توفير مسارات جديدة تسهم في توسيع القاعدة الضريبية ومن ثم رفع مستوى الإيرادات الضريبية، وذلك من خلال إجراء البحث والتدقيق على القدرات الضريبية المعطلة واستغلالها.
2. ضرورة اعتماد استبدال بعض الضرائب المطبقة بضرائب أكثر فاعلية تسهم في زيادة الإيرادات الضريبية ترفد الموازنة العامة بشكل أفضل.
3. مضاعفة الحوافز لتفعيل الضرائب باعتبارها موردا بديلا لتمويل الإنفاق العام وبرامج التنمية في البلاد.
4. التركيز على بعض الضرائب التي تسهم بشكل كبير في تمويل الإيرادات العامة.

المصادر Sources:

1. ابو عرقوب، ابراهيم احمد. (2020)، دور العلاقات العامة في ادرة الأزمات "، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 47، العدد2.
2. اتحاد المصارف العربية، (2015)، بوجود داعش في العراق، منشورات اتحاد المصارف العربية، بيروت.
3. احمد، يوسف، (2009)."ادارة الازمات : مدخل متكامل" دار الثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ، الأردن.
4. بتال، أحمد حسن، باداوبي، سردار عثمان، حمه، كامران احمد، (2018)، تحليل الأزمة المالية في توفير الحاجات الأساسية لسكان مدينة السليمانية للعام 2016، المجلة العلمية لجامعة جيهان، السليمانية، المجلد 2، العدد 2، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، جمهورية العراق.
5. تميم، عباس يحيى، (2013)، "الحد من الفساد المالي والاداري"، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 11، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، جمهورية العراق.
6. حماد، طارق عبدالعال،حوكمة الشركات: الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب، الدار الجامعية، مصر2005.
7. خليل، عطا الله ، والعشماوي، محمد عبد الفتاح،الحوكمة المؤسسية ، الحرية للنشر والتوزيع، مصر،2008.
8. دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر
9. http://www.hawkama.net/files/pdf/egypt-CG-code-final-Arabic.pdf.2005
10. الذبحاوي، حسن كريم، الشيب، مايح، (2015)، " التمويل الدولي – اسس نظرية واساليب تحليلية "، ط1، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف، العراق.
11. راضي، جواد محسن، (2016)، أبعاد الأزمة الاقتصادية في العراق وسبل المعالجة ومركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، / http// www.mustaqila.com 5 /2016.
12. راهي، صادق طعمة، (2021) " الازمة المالية في العراق وأثرها على الاداء المصرفي"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
13. الرشيدي، صلاح علي.(2019) "دور الكفاءات البشرية في ادارة الأزمات بالمستشفيات الحكومية الكويتية"، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، الكويت.
14. السعدني ، مصطفى حسن بسيوني، " المراجعة الداخلية في اطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية "، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات ، القاهرة ـ مصرالعربية ، 24-26/سبتمبر/ 2005 .
15. الشواورة , فيصل محمود ,"قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية",بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد (25),العدد الثاني ,2009 .

16. صلاح، طالب، (2010) " تحليل الازمات الاقتصادية العالمية الازمة الحالية وتداعياتها- حالة الجزائر" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.
17. الطائي، هند سلمان الياس، (2018)، الأزمة المالية العالمية، اسبابها وأثارها في اقتصاديات الدولة النامية، مجلة الكتاب للعلوم الانسانية، المجلد 1، العدد1، كلية اقتصاديات الاعمال. جامعة النهرين، جمهورية العراق.
18. طيوب، علي، (2013) "أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على أداء أسواق الأوراق المالية العربية "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.
19. العزاوي, فيصل سرحان عبود, عداي, حرب مجيد, الحوكمة ودورها في صياغة إستراتيجية النظام المالي للهيأة العامة للضرائب بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب في العراق, مجلة كلية المأمون الجامعة العدد 36, 2021.
20. العشماوي، شكري رجب، (2021)،"الأزمات المالية العالمية" (أزمة COVID-19 نموذجاً)، منشورات كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
21. العقاد، نور محمد فواز، (2014)، الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف، دراسة تطبيقية على المصارف التجاري السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.
22. فوزي، سميحة، " تقييم حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية "، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، مصر العربية ، ورقة عمل (82)، 2003.
23. كاظم، هالة هاشم، (2018) " انعكاس التمويل الخارجي لسياسات الاصلاح الاقتصادي لعينة مختارة مع الأشارة للعراق "، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
24. كوشتا، كاترين و سولفيان ، جون ،غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية و الصاعدة و الانتقالية، من كتاب حوكمة الشركات في القرن 21، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ط/3، واشنطن،2003.
25. محي الدين، رازي، (2013)، مسببات الازمات المالية العالمية ومنعكساتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 201، جامعة دمشق، سوريا.
26. منصور، علي ناجح علي (2021)، "الآثار والأبعاد الإقتصادية لفيروس كورونا (COVID-19) على المالية العامة في المملكة العربية السعودية وسبل علاجها"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، المجلد 51، العدد 2، .
27. النصراوي، سلطان جاسم، (2020)، الازمات المالية في الألفية الثالثة وأثرها على أداء القطاع السياحي العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 15، العدد60، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العراق.
28. يوسف ، محمد طارق، " حوكمة الشركات "، مجلة المحاسب ، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرفية ، العدد 20، ايلول / 2003 .
29. يونس، نعمان منذر، (2020)، تحليل واقع الفساد المالي والاداري في العراق وفق مؤشرات الفساد للمدة (2018-2023)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 16، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
30. Atamer I. ،(2019) ،"Contagion of financial crises across neighbors and trade partners". Dissertation submitted as partial requirement for the conferral of Master in Economics ،ISCTE Business School .
31. Eryilmaz ،Filiz (2016) ،"KLR approach as an early warning indicator of Turkish currency and banking crisis in 2000 and 2001" ،Handbook of Research on Financial and Banking Crisis Prediction through Early Warning Systems ،IGI Global ،New York.
32. OECD, " principle of corporate governance : organization for economic co-operation and development " www.oecd.org/dev/publication/tpla.htm. 2004
33. OECD, " principle of Corporate Governance, organization for economic co-operation and development publications service , http://www.oecd.org) 1999.
34. Saidian ،Siyavush(2018) ،"the great Depression" ،1st Edition ،Lucent Press ،353 3rd Avenue ، New York.